

"مراجعة نقدية لاتفاقية باريس الاقتصادية"

الحضور (مع حفظ الألقاب): سمير حليلة، تفيدة الجرباوي، نبيل قسيس، عبد القادر الحسيني، عبد الرحيم ملوح، زاهي خوري، سمير عبدالله، ناصر طهبوب، هاني المصري، حاتم يوسف، محمد مدني، رزق نمورة، عبد الحفيظ نوفل، حنان عشراوي، ليلي فيضي.

طاقم "مفتاح": رولا مظفر، بيسان أبو رقطي، جوهرة بكر.

مقدمة:

شكلت اتفاقية باريس الاقتصادية الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل في نيسان 1994 أساس العلاقة الاقتصادية والتجارية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، لتكون محدودة لفترة انتقالية مدتها 5 سنوات، وكانت تهدف بالأساس في المرحلة الانتقالية، من تمكين وتحضير جاهزية السلطة الوطنية الفلسطينية من إنشاء مؤسسات مستقلة، وخلق بيئة تساعد في البناء والنمو الاقتصاديين، وذلك ضمن الغلاف النقدي والتجاري والضريبي والجمركي الإسرائيلي لتحقيق الجاهزية لإدارة مؤسسة الدولة المستقلة ما بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

وفي ظل السياسة الإسرائيلية التي تواصل التوسع الاستيطاني على أرض الواقع، ومع انتهاء الفترة الزمنية التي تغطيها الاتفاقية التي تُعتبر ملحقاً لاتفاقات أوسلو، ترى أوساط في القيادة الفلسطينية أن الوقت قد حان لمراجعة هذه الاتفاقية لذا خصصت "مفتاح" هذه الجلسة لقراءتها نقدياً وتسليط الضوء على أهم بنودها والبحث في أبعادها فلسطينياً وإسرائيلياً ودولياً في ظل المستجدات على الساحة الفلسطينية وخاصة تقديم طلب للاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة، ومن ثم إعادة تقييم الاتفاقية وتداعيات تنفيذها على أرض الواقع وهل من المجدي مراجعتها في هذه المرحلة؟ وماذا نعني بـ "تعديل" أو حتى "إلغاء" اتفاقية باريس، إذا كان ذلك مطروحاً أو ممكناً؟

وقدم سمير حليلة عرضاً للاتفاقية والظروف التي واكبت توقيعها، حيث تم البحث في اتفاق باريس بالتفصيل في ذلك الوقت، من قبل فريق اقتصادي برئاسة أحمد قريع الذي ناقش اتفاقاً انتقالياً واستعان بخبرات خارجية مثل الأردن ومصر.

وخلال المباحثات التي جرت قبل التوقيع على اتفاقات أوسلو، نوقشت المسائل العملية مثل الجمارك والضرائب والتأمين وما إلى ذلك، وتمت استشارة البنك العربي والبنوك المركزية في لبنان ومصر والأردن. فيما كان الجزء الأول من المناقشات، على مدى شهرين استكشافياً، نظراً لخبرة الجانب الفلسطيني المحدودة، لذا فالمباحثات الحقيقية بدأت في فبراير/شباط 1994.

وتركز النقاش في حينه حول الخيارات الفلسطينية للتوصل إلى اتفاق اقتصادي كجزء من إعلان المبادئ في إطار من الاستقلالية. حيث تمت مناقشة جملة من القضايا: مثل الاستيراد والتصدير والضرائب، وكانت إسرائيل على استعداد لفتح السوق الإسرائيلية أمام المنتجات الفلسطينية طالما تم فتح السوق الفلسطينية

أمام المنتجات الإسرائيلية. وتم الاتفاق في النهاية على الغلاف الجمركي الموحد بين الفلسطينيين والإسرائيليين مع قوائم استثناء محددة. أما مسألة العملة فقد اتفق على التفاوض بشأنها في مرحلة لاحقة، لأن إسرائيل عارضتها بسبب تأثيرها السلبي على العملة الإسرائيلية ودورها الرمزي السيادي.

وبما أن الاتفاق كان اتفاقاً مرحلياً، اتخذ الفلسطينيون النهج التراكمي لتوسيع الصلاحيات تدريجياً، وجاء الغلاف الجمركي الموحد ضمن شروط، حيث تمت مناقشة العديد من القضايا: كالتأمين المتبادل، والسياحة، والصناعة، والزراعة، وإيجاد سوق واحدة بحيث يُسمح للمنتجات الإسرائيلية والفلسطينية لدخول أراضي بعضهم البعض بحرية، والضرائب المباشرة وغير المباشرة، والتجارة الخارجية مع طرف ثالث. وعلاوة على ذلك، فإن إدخال المنتجات ضمن الغلاف الجمركي خاضع للمواصفات الإسرائيلية، فيما استنتج من ذلك قوائم السلع التي ستدخل بكميات محددة وفقاً لاحتياجات الشعب الفلسطيني من خلال نقاط العبور الدولية أو الإسرائيلية. واتفق على إعادة مراجعة هذه القوائم كل ستة أشهر، لكن ذلك لم يحدث إلا بشكل محدود.

وقد تم إنشاء اللجنة الاقتصادية المشتركة للإشراف على الاتفاق (JEC)، ولكن بدأت فرق أخرى تعمل على القضايا الاقتصادية من وزارات متخصصة، إضافة للجنة الشؤون المدنية التي ناقشت بالتوازي عدداً من القضايا الاقتصادية أيضاً. ما أدى إلى مأسسة الانفصال حيث كان هناك فصل ما بين اللجنة الاقتصادية (JEC) من جهة والحكومة والوزارات والأجهزة الأمنية من جهة أخرى.

بعد عام 1999، ووجهت الاتفاقية بكثير من الانتقادات. وسُئل إيهود أولمرت في إحدى الجلسات التفاوضية، لماذا يجب على الفلسطينيين التفاوض حول اتفاق اقتصادي جديد قبل أن يتم حل قضايا الحل النهائي: الحدود، القدس، إلخ.

النقاش:

نوقشت إمكانية وجود فرصة سانحة لتغيير الاتفاقية في شكلها الحالي وما إذا كان ذلك سيخدم الفلسطينيين في الوقت الراهن. فيما اتفق العديد من الحضور، على عدم وجود مرجعية ثابتة تلزم جميع الجهات بالقرارات الاقتصادية المتفق عليها.

وتمت الإشارة إلى أن الاتفاقية لم تكن منصفة منذ البداية، لأن الإسرائيليين قدموا للفلسطينيين فقط ما "سمحوا" هم به، ورفضوا التحكيم من قبل طرف ثالث. كما أن الفلسطينيين طوال الفترة الماضية تخلوا عن بعض حقوقهم التي ضمنها الاتفاقية، على سبيل المثال موضوع العملة الفلسطينية الرسمية إذ تحدثت الاتفاقية عن استخدام ثلاث عملات متداولة، بينما استخدمت السلطة عملياً عملة الشيكل بالأساس، وعدم استغلال الكوتا لبعض السلع المستوردة.

ثمة مشكلة أخرى في الاتفاقية وهي قوائم السلع الاستثنائية الواردة، والتي كانت أيضاً غير متوائمة مع الاحتياجات الحقيقية للفلسطينيين، حيث وُضعت القوائم فيها بشكل غير مدروس. وفي كل الأحوال كان

الانتقاد الموجه للفلسطينيين بأنهم لم يستفيدوا من الهامش المُعطى لهم. على سبيل المثال، ثلثي الواردات الفلسطينية اليوم هي من إسرائيل.

وأستشهد بأمثلة أخرى على الجوانب المجحفة للاتفاقية، منها حقيقة أن إسرائيل لم تسمح بالاستيراد من بعض الدول العربية والإسلامية بحجة أنها لا تقيم علاقات دبلوماسية معها. وفي جميع الأحوال، تم الإجماع على أن الاتفاقية لم تعد قابلة للحياة اليوم، لأنها تشكل جزءاً من اتفاقية لم تعد صالحة هي كذلك.

وقد أثير نقاش حول جدوى طرح أي نوع من الاتفاقات الاقتصادية القابلة للحياة والمتكافئة في حين أن الفلسطينيين مازالوا يعيشون تحت حكم الاحتلال، نظراً إلى أن سلطات الاحتلال تتحكم بكل شيء وتتخذ قرارات أحادية الجانب، وتتحكم في الصادرات والواردات، وفي الجمارك، والضريبة، وما إلى ذلك. فالاتفاقيات المعمول بها ينبغي أن تكون قابلة للتطبيق بين دولة وأخرى، وفي هذا السياق تم دراسة إمكانية وقف العمل بكل الالتزامات السياسية والأمنية والاقتصادية مع إسرائيل على ضوء التطورات الراهنة.

ومع اجتياح إسرائيل للأراضي الفلسطينية عام 2002، أضحت اتفاقية باريس الاقتصادية وأي اتفاق سياسي مجرد حبر على ورق. فالجدول الزمني للاتفاقية انتهى وبقي الاحتلال في كامل قواه. فالمطلوب هو جعل العلاقة الاقتصادية الإسرائيلية الفلسطينية علاقة متكافئة. فالسلع الإسرائيلية تدخل بسهولة إلينا بينما بضائعنا لا تدخل ولا تسوق بسهولة في السوق الإسرائيلية.

وبعد أن حولت إسرائيل اقتصادها إلى اقتصاد تكنولوجي إلكتروني متطور، تمت الإشارة إلى أن إسرائيل أعلنت في عام 2002 أنها لم تعد تريد الفلسطينيين كشريك اقتصادي وبالتالي لا تريد تقديم أي تسهيلات اقتصادية لهم. لأنها تريد تحويلهم إلى اقتصاد ينظر نحو الشرق (أي للدول العربية) بدلاً من الغرب (إسرائيل والدول المتطورة تكنولوجياً وصناعياً) من أجل خفض المستوى المعيشي للفلسطينيين. لكن في ظل تقدم تكنولوجي يمكن عمل الكثير وتحقيق بعض الفوائد.

التوصيات:

1. هناك حاجة لإعادة تقييم شبكة العلاقات واللجان التي تعمل بشكل مستقل مع وزارات وهيئات إسرائيلية رسمية دون إطار رسمي موحد ينظم العملية.
2. تنظيم إجراءات داخلية تعزز العلاقة بين مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والقطاع الخاص، وعدم ترك الباب مفتوحاً للجانب الإسرائيلي بالتعامل المباشر مع القطاع الخاص الفلسطيني، لما فيه من إضعاف للمؤسسات الفلسطينية وخلق جو من الإرباك وعدم الثقة بينها.
3. تقييم الوضع الاقتصادي ومعرفة ما إذا كانت الأطراف الدولية، قادرة على التوسط لتنفيذ الاتفاق، بدلاً من التفاوض مع الإسرائيليين إلى حين التوصل للحل النهائي. خاصة أن المشكلة تكمن في الآليات التي وضعتها إسرائيل في تطبيق بروتوكول باريس الاقتصادي، وهذا يحتاج إلى تعديل الآليات لتناسب مع المعايير الدولية والمبادئ التي نص عليها بروتوكول باريس دون فتح باب المفاوضات معها.

4. توسيع نطاق الاتفاقية عربياً، بهدف تعزيز الاقتصاد الفلسطيني، دون انتظار "موافقة" إسرائيل على سياستنا التجارية، والدخول في اتفاقات ثنائية مع بلدان أخرى، ومنع الازدواج الضريبي، والاستثمار المشترك.
5. البحث عن حرية التحرك، من أجل الحصول على ما يناسبنا من واردات، والدخول في آفاق اقتصادية أخرى مع طرف ثالث بما أن إسرائيل قد أخلت بالاتفاقيات وعزلت نفسها عنا بجدار فاصل، الأمر الذي يحول دون تبادل السلع معها.
6. اتخاذ خطوات قانونية ضد إسرائيل وملاحقتها قضائياً بشأن انتهاكات الاتفاقية بما فيها تجميد الأموال، عبر منظمة التجارة العالمية، ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، ومؤسسات التحكيم الدولية والمحاكم الدولية والإسرائيلية، بما فيها محكمة الجنايات الدولية خاصة بعد انضمام فلسطين لمنظمة اليونسكو.
7. حض الأطراف الدولية لإجبار إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها، على سبيل المثال، اعتبار أن إسرائيل أعلنت الحرب من خلال وقف تحويل العائدات الجمركية للسلطة.
8. إيجاد سبل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من دون الدخول في مفاوضات غير مجدية، وذلك من خلال: العلاقات مع المنظمات الدولية والأطراف الثالثة، وخلق الحدود الافتراضية كطريقة للتحكم بالتجارة والجمارك والإيرادات، دون الحاجة للتواجد الفعلي على الحدود، وتعزيز علاقة القطاع الخاص بمؤسساته الفلسطينية دون اللجوء للجانب الإسرائيلي لإنهاء معاملاته.
9. مطلوب من منظمة التحرير الفلسطينية إعادة لملة وضبط العلاقات بين المؤسسات الحكومية وإسرائيل، ومراجعة آلية الرقابة على هذا الموضوع.
10. تنظيم العلاقات مع إسرائيل بدلاً من توقيع الاتفاقيات، وعدم فتح باب المفاوضات معها حول اتفاقية باريس، وخاصة في ضوء الاستعصاء السياسي الراهن.
11. إن مفاوضات الوضع النهائي لا ينبغي أن تشمل القضايا الثنائية، بما في ذلك العلاقات الاقتصادية، والتي ينبغي أن تترك لحين توفر قاعدة التفاوض المبني على أساس دولة لدولة.
